

عنوان المداخلة

آليات و تدابير مكافحة جريمة السرقعة العلمية في ضوء القرار الوزاري 2016/933

ط/د عباسي علي
ط/د مرهون محمد
جامعة المسيلة

الملخص

• **القرار الوزاري 2016/933**: مجموعة المواد القانونية التي صدرت عن وزارة التعلم العالي والبحث العلمي بتاريخ: 28/07/2016 المتعلقة بتحديد القواعد المتعلقة بالوقاية من السرقعة العلمية ومكافحتها، حيث يضم 39 مادة، حددت الآليات المدنية والجزائية والعقوبات المفروضة على مرتكب جريمة السرقعة العلمية.

• **العقوبة المقررة حال قيام السرقعة العلمية**

• **نظم القرار رقم: 933 لسنة 2016** الأحكام المتعلقة بمسألة العقوبة المترتبة عن ثبوت قيام السرقعة العلمية وانتفاها بموجب المواد (35-38)، حيث ميز في ذلك بين العقوبة الخاصة بالطالب، والخاصة بالأستاذ الباحث والأستاذ الباحث الاستشفائي الجامعي والباحث الدائم، وذلك على النحو الآتي: أ- العقوبة الخاصة بالطالب:

• **جاء في نص المادة (35) أنه:** "... كل تصرف يشكل سرقة بمفهوم المادة 3 من هذا القرار وله صلة بالأعمال العلمية والبيداغوجية المطالب بها من طرف الطالب في مذكرات التخرج في الليسانس والماستر والماجستير والدكتوراه قبل أو بعد مناقشتها يعرض صاحبها إلى إبطال المناقشة وسحب اللقب الحائز عليه." 10 ثانيا - العقوبة الخاصة بالأستاذ الباحث والأستاذ الباحث الاستشفائي الجامعي والباحث الدائم:

• **جاء في نص المادة (36) أنه:** "... كل تصرف يشكل سرقة بمفهوم المادة 3 من هذا القرار وله صلة بالأعمال العلمية والبيداغوجية المطالب بها من طرف الأستاذ الباحث والأستاذ الباحث الاستشفائي الجامعي والباحث الدائم في النشاطات البيداغوجية والعلمية وفي مذكرات الماجستير وأطروحات الدكتوراه ومشاريع البحث الأخرى أو أعمال التأهيل الجامعي أو أية منشورات علمية أو بيداغوجية أخرى والمثبتة قانونا، أثناء أو بعد مناقشتها أو نشرها أو عرضها للتقييم يعرض صاحبها إلى إبطال المناقشة وسحب اللقب الحائز عليه أو وقف نشر تلك الأعمال أو سحبها من النشر." إضافة إلى هذه العقوبات المقررة بموجب نصي المادتين (35 36) المتقدمتين، فإنه يمكن لكل متضرر من فعل ثابت للسرقعة العلمية مقاضاة مرتكبها حسب ما ورد في نص المادة (38) من القرار رقم: 933 لسنة 2016

• **18.** على أنه تتوقف جميع المتابعات التأديبية ضد كل شخص (الطالب، أو الأستاذ الباحث، أو الأستاذ الباحث الاستشفائي الجامعي، والباحث الدائم) متى كانت الأدلة المقدمة ضده غير كافية، أو لسبب وقائع غير واردة في نص المادة (03) من القرار رقم: 933 لسنة 2016، وذلك حسب ما يقضي به نص المادة (37) منه. (هلاي مسعود، 2018، ص 117)،

• **النتائج المترتبة:**

• من خلال اطلاعنا على مقال هلاي مسعود (2018) والذي توصل بعد قراءته القانونية للقرار رقم 2016/933 الى النتائج التالية:

• **1-** يعتبر هذا القرار من الأهمية بما كان في تاريخ المنظومة القانونية الوطنية الحاكمة لموضوع البحث العلمي، كونه أسس لمفهوم السرقعة العلمية بشكل واضح وجلي لأول مرة في الجزائر، من حيث بيان تعريف للسرقعة العلمية حسب ما تضمنه نص المادة (03) منه، من خلال ضبط مختلف الأعمال والسلوكيات سواء الظاهرة أو الضمنية التي توصف بأنها من قبيل السرقعة العلمية التي يغطيها هذا القرار.

• **2-** عمل هذا القرار على بعث ووضع آليات تحمل في حقيقتها البعد الأدبي أو المعنوي تقوم على فكرة التدابير الوقائية من السرقعة العلمية، المترواحة بين تحديد مدلول السرقعة العلمية، تدابير التحسيس والتوعية، وكذا تدابير الرقابة التي حددها قصد القضاء أو على الأقل الحد من ظاهرة السرقعة العلمية.

مقترحات وتوصيات

من بين التوصيات التي أقرتها سعاد أجرداد (2017) نذكر مايلي:

- تلقين الطلبة أخلاق و آداب التحصيل العلمي

- ضرورة عدم التساهل مع أية انتهاكات للأمانة العلمية وكذا توعية جمهور المؤلفين بحقوقهم في مقاضاة للمعتدين بسرقعة أعمالهم - الصرامة الأكاديمية بحيث لا بد من تشديد العقوبات التي تفرضها الجامعات على مقترفي السرقعة العلمية

-- ضرورة تبني استراتيجيات من أجل التوعية بماهية السرقعة العلمية وأهمية حقوق الملكية الفكرية والأمانة العلمية والانتهاكات المترتبة عليها والعقوبات المترتبة عليها

المراجع المعتمدة

- أجردود، سعاد(2017):السرقعة العلمية وطرق مكافحتها، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، العدد 8، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي: القرار الوزاري رقم 933 الصادر بتاريخ: 28 جويلية 2016 ،المحدد للقواعد المتعلقة بالوقاية من السرقعة العلمية ومكافحتها.
- هلاي، مسعود(2018):الآليات التشريعية للحماية من السرقعة العلمية في الجزائر، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، العدد 10، جامعة الجلفة.

الملخص

هدفت الدراسة إلى إبراز آليات و تدابير مكافحة السرقعة العلمية في ضوء القرار الوزاري رقم 2016/933

وعالجت الدراسة مفهوم السرقعة العلمية وأشكالها، وكذا الآليات القانونية المدنية والجزائية التي سنهها المشرع الجزائري في سبيل ضمان حماية قانونية لأصحاب المؤلفات الفكرية والأدبية من السرقعة العلمية بأنواعها.

واستخلص الباحثان من خلال القراءة التحليلية للقرار الوزاري رقم 2016/933 جملة من النتائج تمخضت عنها جملة من المقترحات والتوصيات يتم عرضها لاحقا .

الإشكالية

الإشكالية:

يشهد المجال المعرفي تطورا كبيرا في غزارة المؤلفات العلمية والأدبية، الى حد أصبح الامام بها يكاد شبه مستحيلا في ضوء تزايد دور النشر والطباعة فأصبح من الصعب جدا معرفة صاحب المؤلف الأصلي، كتابا أو قصة أو مجلة أو مقالا أو رسالة علمية. ولأجل الربح السريع واختصارا للوقت فقد يلجأ الكثير من الأشخاص الى تبني أفكارا أو عبارات أو جملا أو تعريفات أو مقولات لينسبها الى شخصه دون ذكر صاحبها الأصلي أو الإشارة اليه، فيكون بذلك سرقة علمية لأفكار ذلك المؤلف الأصلي وبذلك سرقة مجهوده الادبي أو الفكري،

لذلك قررت التشريعات الدولية والوطنية على غرار المشرع الجزائري الذي سعى جاهدا الى سن قوانين صارمة من أجل الحد أو التقليل من ظاهرة السرقعة العلمية التي أصبحت خطرا حقيقيا يهدد مصالح المؤلفين الأصليين و يهدد بذلك القيمة العلمية والفنية والأدبية في الجزائر خاصة في مجال التعليم العالي والبحث العلمي.

هذا ما جعلنا نطرح التساؤلات التالية: ما هي الضمانات القانونية التي كفلها المشرع الجزائري في سبيل مكافحة جريمة السرقعة العلمية في ضوء القرار الوزاري رقم 2016/933 ؟

الكلمات الدالة

السرقعة العلمية -القرار الوزاري رقم 2016/933

العرض

تحديد المفاهيم:

السرقعة العلمية:

عرفتها المادة 3 من القرار الوزاري كما يلي: تعتبر سرقة علمية بمفهوم هذا القرار، كل عمل يقوم به الطالب أو الأستاذ الباحث أو الأستاذ الباحث الاستشفائي الجامعي أو الباحث الدائم أو كل من يشارك في عمل ثابت للانتحال وتزوير النتائج أو غش في الأعمال العلمية المطالب بها أو في أي منشورات علمية أو بيداغوجية أخرى.

وعليه نكون بموجب هذا التعريف بصدد سرقة علمية متى قام صاحب إحدى الصفات الآتية: الطالب أو الأستاذ الباحث أو الأستاذ الباحث الاستشفائي الجامعي أو الباحث الدائم أو كل من يشارك في عمل ثابت، بإحدى الأعمال الآتية:

أ- انتحال وتزوير النتائج في الأعمال العلمية المطالب بها، أو في أي منشورات علمية أو بيداغوجية أخرى.

ب- غش في الأعمال العلمية المطالب بهما، أو في أي منشورات علمية أو بيداغوجية أخرى.(هلاي مسعود، 2018، ص 108).

- وتضيف أجردود سعاد (2017):

كما تعتبر سرقة علمية؛

- كل اقتباس كلي أو جزئي لأفكار أو معلومات أو نص أو فقرة أو مقطع من مقال منشور أو من كتب أو مجلات أو دراسات أو تقارير أو من مواقع إلكترونية، أو إعادة صياغتها، دون ذكر مصدرها، أو أصحابها الأصليين.

- اقتباس مقاطع من وثيقة دون وضعها بين شولتين، ودون ذكر مصدرها، وأصحابها الأصليين.

- استعمال برهان أو استدلال معين، دون ذكر مصدره، وأصحابه الأصليين. - نشر نص، أو مقال، أو مطبوعة، أو تقرير أنجز من طرف هيئة أو مؤسسة، واعتباره عملا شخصيا.